Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الفلاحة، ما بعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر(2015-2019

Agriculture, after the agricultural renewal in Algeria 2015-2019

هاشمي الطيب1 HACHEMI Tayeb، مصطفى جيلالي2 Mustapha Djillali
1 جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة university of Dr. Moulay Tahar, Saida hachemitayeb@yahoo.fr
2 جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة university of Dr. Moulay Tahar, Saida mustapahdjillali@yahoo.fr
المؤلف المرسل: هاشمي الطيب الإيميل: hachemitayeb@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020-10-17 تاريخ القبول : 2021-06-22

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على تبيان واقع الفلاحة في الجزائر بعد تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي (2015-2019) ، معتمدين في ذلك على أحدث الإحصائيات المرتبطة بهذا القطاع الحيوي حيث خلصت الدراسة إلى أن واقعه لا يزال يدور في حلقة مفرغة، و ذلك بالرغم من الأموال التي صرفت له، سواء من حيث تحديث القطاع، تأهيل اليد العاملة، وتزايد التبعية الغذائية خاصة في شعبة الحبوب التي مازالت تستنزف خزينة الدولة بالعملة الصعبة.

كلمات مفتاحية: برنامج التجديد الفلاحي، مخطط الفلاحة2019، مؤشرات الإنتاج الفلاحي.

Abstract :

This research aims to shed light on the clarification of the reality of agriculture in Algeria after the implementation of the agricultural renewal program (2015-2019), relying in this on the latest statistics related to this vital sector where the study concluded that its reality is still circulating in a vicious circle, despite the fact The money spent for him, whether in terms of modernizing the sector, qualifying the labor force, and increasing food dependency, especially in the grain division, which is still draining the state treasury in hard currency ..

Keywords: Agricultural policies, Agricultural Renewal Program 2015-2019, Agriculture Plan, Agricultural production indices.

1. مقدمة:

تعتبر الفلاحة من القطاعات الإستراتيجية والحسّاسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، فهي المصدر الوحيد والرئيسي للغذاء، كما تشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة المتفشّية في المناطق الريفية، وتوفر المواد الأولية الزراعية(القطن، الجلود، الصوف....)، كما تساهم في الناتج المحلي الإجمالي. و تعتبر الجزائر من الدول التي أولت أهمية خاصة لها، فمنذ الاستقلال كانت تسعى جاهدة إلى تنميته من خلال السياسات والإصلاحات والمخططات التي مرّت بها في الفترة ما بين1962/1999، من مرحلة التسيير الذاتي، والثورة الزراعية، إعادة الهيكلة، وقانون المستثمرات الفلاحية، ثم المخطّطات التنموية التي مرت في الفترة(2000-2014)، بدءا بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)، ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(PNDAR)، وانتهت برنامج التجديد الفلاحي(PRR)، كلها تهدف إلى تحريك عجلة تنمية القطاع الفلاحي، لكنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة، بالرغم من الأموال التي صرفت في هذا القطاع، شهدت عجز في الإنتاج الزراعي مما أدى إلى تغطيته عن طريق الواردات التي لم تتوقف عن الارتفاع نتيجة النمو الديمغرافي المتزايد، والتي تضاعفت ب5,5مرات خلال الفترة (2000-2014)، إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ومن هذا المنطلق توجهنا في هذا البحث إلى تحليل وتقييم السياسات الفلاحية الجديدة التي جاءت بعد برنامج التجديد

الفلاحي، باعتبار أن الجزائر تعمل على تنويع اقتصادها تدريجا بعيدا من النفط، من خلال وضع خطة طموحة لتعزيز القطاع الزراعي، وزيادة الإنتاج وتعميق التحديث في هذا القطاع، التي من شأنها أن تساعد على خفض فاتورة استيراد الأغذية في البلاد في السنوات المقبلة.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

مشكلة الدراسة:

ما هو واقع الفلاحة في الجزائر بعد سياسة برنامج التجديد الفلاحي؟ وهل نجحت في التخفيض من فاتورة الغذاء؟

ولتحليل هذا السؤال نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي أسباب فشل السياسات الزراعية السابقة في الفترة 1962- 2006؟

2-هل نجحت سياسة برنامج التجديد الفلاحي؟ وما هي أسباب فشله؟

3- ما هو واقع السياسة الفلاحية الجديدة التي تبنّتها الجزائر بعد 2014؟

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن أسباب فشل السياسات الفلاحية السابقة، والتعرف على السياسة الفلاحية الجديدة التي تبنّتها الجزائر في الفترة2015-2019، ووضعية الإنتاج الزراعي، ومدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي.

المنهج المتبع: المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والأسلوب الاستقرائي والتحليلي من خلال تجميع البيانات والمعلومات التي ترتبط بالدراسة.

خطة الدراسة: لإتمام الدراسة تم تقسيم العمل إلى ثلاثة محاور وهي:

المحور الأول: أسباب ونتائج فشل السياسات الزراعية السابقة(1962- 2006)

المحور الثاني: سياسة التجديد الفلاحي 2006-2014، وأسباب فشله

المحور الثالث: مخطط الفلاحة 2019، ومؤشرات القطاع الفلاحي

خاتمة: استنتاجات وتوصيات

2. مخطط الفلاحة 2019 ومؤشرات القطاع الفلاحي

قبل أن نشرح هذا المخطط سنقدم صورة للوضع الاقتصادي في الفترة2015-2018 من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أولا: الوضع الاقتصادي بعد سنة 2014:

لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات في تحصيل الإيرادات أي نسبة96% منذ2014، فبعد هذه السنة تغير الوضع الاقتصادي، حيث ازداد تدهورا في المؤشرات الاقتصادية الكلية، كالعجز في الميزان التجاري، ميزانية الدولة، ميزان المدفوعات، تدني المستمر لقيمة العملة الوطنية، ارتفاع معدل البطالة والتضخم، وانخفاض في التحويلات الاجتماعية، من25% في الفترة2010/2015 إلى23%(2016/2017)، وتمثل13% من**PIB**، وهذا كان سببه انخفاض في أسعار البترول، حيث انخفض من111 دولار سنة2012 إلى70 دولار سنة2018، والجدول التالي يبين ذلك:[1]

جدول رقم14: المؤشرات الاقتصادية الكلية في الفترة(2015-2019):

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
PIB(مليار$)	166,295	160,047	167,515	178,344	199

معدل النمو(%)	3,7	3,3	1,6	3,0	2,7
معدل البطالة(%)	11,2	10,5	11,7	11,7	11,4
معدل التضخم(%)	4,8	6,4	5,6	3,5	4,08[1]
رصيد الميزان التجاري((مليار$)	18,1-	20,4-	14,3-	9,4-	11,6-
احتياط الصرف(مليار$)	143	113	96	83	64
سعر الصرف(1دج مقابل 1$)	100,7	109,4	110.95	116,91	118,61
رصيد ميزانية الدولة(نسبة العجز من PIB)	15,3	13,5	6,4	9	9,2 [2]
ميزان المدفوعات(10^9 دولار أمريكي)	27,53-	26,03-	21,76-	15,82-	-

المصدر: اعتمادا على مجموعة من إحصائيات بنك الجزائر، الديوان الوطني للأحصاء، تقريرFMI عام2018، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2019،

[1]: خاص بالثلاثي الأول، [2]: توقع

ثانيا: مخطط عمل قطاع الفلاحة لسنة 2019:

جاء هذا المخطط تحت شعار الاستجابة لتحدي الأمن الغذائي من خلال نموذج نمو جديد يركز على خمسة نقاط:

1. الاستثمار الخاص باعتباره محرك جديد للنمو الفلاحي، 2. التكامل من أجل تحسين بناء سلاسل القيمة(المدخلات، الإنتاج، الأسواق)؛ 3. الابتكار بوصفه مفتاحا للتحديث والتنمية الزراعية؛ 4. الري من أجل تحقيق زيادة مطردة في الإنتاجية؛ 5. للشمولية كضمان لمشاركة فعالة لأصحاب المصلحة ولتنمية متوازنة للأقاليم[2].

1.2. ركائز وأهداف مخطط الفلاحة 2019:

يعتمد المخطط على ثلاثة ركائز أساسية: الزراعة والثروة الحيوانية، الغابات والأحواض المائية، والصيد البحري وتربية الأحياء المائية، حيث نلاحظ غياب التنمية الريفية، من خلال هذه الركائز بعد أن كانت أحد محاوره في الخماسي السابق(التجديد الريفي).

أ)- الزراعة والثروة الحيوانية: ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، كما تم التوجه إلى العمل بالأقطاب الفلاحية من خلال 11 شعبة(القمح الصلب واللين، البطاطا، التمور، الحليب، الزيتون، اللحوم الحمراء والبيضاء، الفواكه، الخضر، البقول الجافة)حسب المناطق المتخصصة فيها[3].

ب)- الغابات والأحواض المائية: تقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية.

ج)- الصيد البحري وتربية الأحياء المائية: تقوم على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك[4].

2.2. أهدافه:

تم وضع مجموعة من الأهداف الكمية لسنة 20109، منها معدل نمو في القطاع الفلاحي يصل إلى 05% بقيمة إنتاج تصل إلى 4300 مليار دج، تساهم في خفض الواردات بقيمة 02 مليار دولار، وزيادة الصادرات بقيمة1,1 مليار دولار، وخلق 1,5 مليون منصب شغل[5]، كما تم وضع مجموعة من الأهداف الأخرى تخص الإنتاج الفلاحي يلخص بعضها في الجدول التالي:

جدول رقم 02 : الإنتاج الفلاحي المتوقع سنة2019، (الوحدة: القنطار)

الفرع	الزيادة المحققة(2014/2009)	الإنتاج المحقق سنة2014	الإنتاج المتوقع 2019	نسبة الزيادة المتوقعة
الحبوب	%4,2	34.321.780	69,800.000	%104
الحمضيات	/	10.889.000	13.500.000	%24
الزيتون	/	4.765.000	8.100.000	%70
الحليب	%8,3	1.683.000	4.300.000	%155
اللحوم الحمراء	%12,5	2.387.000	6.300.000	%164
اللحوم البيضاء	%12,6	2.179.000	5.800.000	%166
البطاطا	%12,6	20.129.000	67.000.000	%238
التمور	/	9.344.000	12.500.000	%34

Source : Renouveau Agricole, 03.05.2015, www.madr.dz.01.09.2015

3

. تحليل مؤشرات القطاع الزراعي خلال الفترة(2015-2019):

بعد عرض لمحة مختصرة عن أسباب فشل الإصلاحات الفلاحية التي قامت بها الجزائر خلال الفترة 1962-2014، سنعرض أهمية هذا القطاع ومكانته في الاقتصاد الوطني، من خلال عرض بعض المؤشرات الفلاحية الرئيسية، **حتى يتسنّى لنا تقييم المخطط** من خلال الإنجازات والنتائج المحققة وما كان مستهدفا في الفترة 2015-2019، وهي كالتالي:

1.3.إمكانية استخدام الأراضي الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية:

إن المساحة الزراعية المستغلة(SAU) هو مؤشر يستخدم لمعرفة إمكانية وقدرة الإنتاج، وحاليا تقدر المساحة الزراعية المستغلة الكلية8,5 ملايين هكتار، وتختلف المناطق الطبيعية في مساهمتها بالإنتاج الفلاحي عبر كامل التراب الوطني حسب نوعية الأراضي الفلاحية، حيث تختلف الأراضي في الهضاب العليا عن السواحل، والأراضي الجبلية عن المناطق الصحراوية وهكذا، ويشير تقرير التقييم الأخير لسنة2013 من طرف وزارة الفلاحة أن نسبة مساهمة المناطق الصحراوية والجبلية في الإنتاج الفلاحي كانت أضعف وأقل مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث بلغت17% في

حين أن المناطق الساحلية بلغت مساهمتها42,3%، والجدول التالي يبين ذلك[vi]:

الجدول رقم 03: مساهمة المناطق الطبيعية في الإنتاج الفلاحي، الوحدة: %

طبيعة المناطق	المناطق السهلية والساحلية	الهضاب العليا	المناطق الصحراوية والواحات	المناطق الجبلية
مساهمة الإنتاج الفلاحي	%42,3	%23,1	%17,5	%17,1

Source : MADR ; Pré Bilan Campagne agricole 2013, P07.

وبفضل جهود الفلاحين من أجل تحسين مستثمراتهم الفلاحية والتكيّف مع الأوضاع الحالية، تم حدوث تغييرات على الأراضي الفلاحية، وهي كالتالي[7]:

1- تقليص الأراضي المستريحة بنسبة11%؛ 2- زيادة في المساحات التشجير بنسبة 82%؛ 3- انخفاض في المراعي الطبيعية بنسبة 30%؛ 4- زيادة في المساحات المسقية بنسبة 99%.

2.3. العوامل المناخية:

تتميز الظروف المناخية في الجزائر بالتأثير القوي على الزراعة والنمو الزراعي بنقص هطول الأمطار وتوزيعها بشكل غير منتظم، فهي تعوق ممارسات الزراعة المكثّفة دون الري الاصطناعي، حيث كمية الأمطار المتساقطة على الأراضي الجزائرية تقدر بـ 19 مليار م^3/سنويا ولكنها غير مستغلة، منها14 مليار م^3 تسقط في الشمال في حين5 مليار م^3 في الصحراء، وتستهلك الزراعة نسبة65% منها مقابل35% للصناعة والمنازل[8].

وقد كشفت دراسة أن هناك علاقة طردية بين الإنتاج الفلاحي وسقوط المطار، حيث ارتفاع المتوسط السنوي لكمية الأمطار المتساقطة بنسبة1% سيؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاج الفلاحي بـ 0,27%[9]، وهذه النتيجة تتوافق وواقع الحال مع بنية القطاع الفلاحي الذي لا يزال رهن الظروف المناخية مع قلة استعمال تقنيات الري المتنوعة، ويعتبر المعدل السنوي لتساقط الأمطار على الأراضي الفلاحية في الجزائر الأقل حجما(241,5 مم) مقارنة بالمغرب(287,5 مم) وتونس(326,1 مم) حسب تقرير منظمة الفاو(FAO)[10]. كما أن مواردها من المياه المتجددة والمياه الجوفية محدودة، ولهذا تعتبر الأقل حجما(1517 كلم^3/سنويا) مقارنة بالمغرب(10 آلاف كلم^3/سنويا)، وتونس(1595 كلم^3/سنويا). وبالتالي النصيب السنوي للفرد الجزائري من المياه العذبة المتجددة بلغ43 م^3 حسب التقرير السنوي للمنتدى العربي للتنمية والبيئة عام2010[11]، وتعتبر الأضعف حصة مقارنة بالدول المجاورة خلال الفترة(2000-2011) من خلال الجدول التالي[12]:

الجدول رقم04: الحصة السنوية للفرد الجزائري مقارنة بالدول المجاورة في الفترة2000- 2020: الوحدة: م^3

البلدان	2000	2006	2010	2011	2020[(1)]
الجزائر	163 م^3	149 م^3	43 م^3	319,8	290,44 م^3
المغرب	416 م^3	378 م^3	316 م^3	889,6 م^3	826,73 م^3
تونس	340 م^3	321 م^3	154 م^3	429,2 م^3	398,94 م^3

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على المصادر التالية: التقريرين السنويين الثالث والسابع للمنتدى العربي للتنمية والبيئة(2014، 2010)، [(1)]: سنة متوقعة. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، الخرطوم 2010، ص 23.

وما نلاحظه من الجدول السابق أن الجزائر لم تتجاوز عتبة الحصة التي حددها البنك الدولي للفقر المائي وهي1000 م^3 سنويا للفرد، في حين أن الحصة السنوية للفرد تتراوح ما بين(500-600 مم^3)، وهي أقل من معدل حصة الفرد في الدول العربية(800م^3)، مقابل المعدل العالمي الذي يزيد عن7500 م^3/سنويا(7525 م^3)، إضافة إلى أن كمية المياه التي تفقدها الجزائر مرتفعة مقارنة بالكمية التي تفقدها نفس الدول السابقة، حيث وصلت معدلات الفاقد من المياه في الجزائر إلى43% في وهران و51% في الجزائر، بالمقارنة مع18% في تونس، و25% في الرباط، و7 إلى20% في المدن الأوروبية والولايات المتحدة[13]، وهنا يتطلب ضرورة تحسين عمليات صيانة شبكات التوزيع.

3.3. مساحة الأراضي الزراعية، والمساحات المسقية:

أ)-الأراضي الفلاحية: عرفت الأراضي الفلاحية بالجزائر تطور ملحوظا خلال الفترة(2000-2016) حيث ارتفعت من40,9 مليون هكتار سنة2000 إلى42,5 مليون هكتار سنة2017، وهي تمثل تقريبا18%(17,8%) من المساحة الإجمالية للبلاد، وهذا نتيجة تشجيع قانون استصلاح الأراضي(1983)، والتشريعات المطبقة والمتعقلة بالعقار الفلاحي، وتوسيع المساحات المسقية، وما جاءت به برامج مخططات التنمية الفلاحية(PNDA وPANDAR)، وسياسة التجديد الفلاحي والريفي. لكن هذه الزيادة صاحبها انخفاض طفيف في نسبة المساحة الزراعية المستغلة من حوالي20,1% سنة2000 إلى19,9% سنة2012 ثم 20% سنة2017 بالرغم من ارتفاع حجم المساحة الفلاحية الإجمالية والمساحة المستغّلة، وما نلاحظه من الجدول الوارد أدناه(18) أن المساحة ازدادت من7,745 مليون هكتار سنة1975 إلى8,390 مليون هكتار سنة2005 إلى 8,53 مليون هكتار سنة2017، لكن المشكل يكمن في أن معظم هذه الأراضي لا تخضع لسقي منتظم، إضافة إلى أنها غير كافية مقارنة بالمساحة الزراعية الإجمالية.

الجدول رقم05: تطور المساحات الفلاحية بالجزائر للفترة(2000–2017)، الوحدة: مليون هكتار

البيان	2000	2005	2011	2014	2017
المساحة الفلاحية الإجمالية	40,9	42.38	42.44	42,5	42,5
% المساحة الفلاحية من المساحة الإجمالية	17,2	17,8	17,82	17,8	17,8
المساحة الفلاحية المستغلّة	8,2	8,39	8,45	8,48	8,53
(%): المساحة الفلاحية المستغلّة / المساحة الفلاحية الإجمالية	20,1	19,8	19,9	19,8	20,0
المساحات المسقية(ألف هكتار)	350.000	793.334	981.736	1.260.508	1.301.231
(%): المساحات المسقية / المساحة الفلاحية المستغلّة	4,26	9,54	11,61	14,85	15,24

المصدر: من إعداد الباحثين: إحصائيات خاصة بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وإحصائيات خاصة بالديوان الوطني للإحصائيات.

إضافة إلى ما سبق بأن الأرضي الزراعية المستغلة غير كافية مقارنة بالمساحة الفلاحية الإجمالية فقد أثّر سلبا على حصة الفرد من المساحة الزراعية، حيث سجل انخفاضا متواصلا من فترة إلى فترة أخرى، إذ انخفض متوسط نصيب الفرد من0,3 هكتار سنة1990 إلى0,26 هكتار سنة2004[14]، إلى0,21 هكتار سنة2016، ثم انخفض إلى0,19 هكتار سنة2018، ويعتبر الأضعف حصة مقارنة بتونس0,40هكتار والمغرب0,27 هكتار[15]، كما أنها أقل من المساحة التي يحتاج إليها الفرد لإنتاج حاجته من الطعام في السنة والتي تقدر0,4 هكتار، وهذا المستوى له أثر سلبي على الإنتاج والمردودية الفلاحية، ولعل هذا هو السبب الأهم للفجوة الغذائية في الجزائر خاصة والدول العربية، والجدول التالي يبين حصة الفرد من المساحة الزراعية في بعض الدول المغاربية، والجدول التالي يبين ذلك:

ا لجدول رقم06: المساحة الزراعية ونصيب الفرد منها في الفترة(2015–2016)

البيان	المساحة الزراعية(1000 هكتار)		نصيب الفرد من المساحة الزراعية	
	2015	2016	2015	2016
الجزائر	8488,03	8494,57	0,21	0,21
تونس	4654,51	4473,88	0,42	0,40
المغرب	9186,50	9186,50	0,26	0,27

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية(المجلد37/2017)

فمساحة الأراضي الزراعية في الجزائر تهددها عدة عوامل طبيعية وبشرية سوف تؤثر على حجمها على المدى المتوسط والطويل إن لم يتم تدارك الأمر على غرار زحف الإسمنت بسبب التوسع العمراني، فمثلا الجزائر العاصمة كانت مساحتها 7500 هكتار سنة1977 ارتفعت إلى 80900 هكتار سنة2017.

كما يشكل الجفاف والتصحر نتيجة زحف الرمال عاملان يهددان باستمرار الزراعة الجزائرية، فظاهرة الجفاف تقضي على مساحات كبيرة، تصل في حدود729,1 ألف هكتار، وظاهرة التصحر التي تهدد العديد من مساحات الزراعية، حيث يشير التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية لعام2010 أن الجزائر معرّضة أراضيها للتصحر الجزئي أو الكامل في حدود 44% من أصل9 ملايين هكتار مزروعة، وتخسر سنويا7000 هكتار من الأراضي نتيجة التصحّر[16]، ويتوقع أن تتضاعف الخسارة إذا لم تتخذ الإجراءات بصورة استعجالية، إضافة إلى أنها تحتل المرتبة التاسعة في المساحة المتصحرة من بين21 دولة عربية، ونسبة الأراضي المهددة للتصحر9,7%[17].

وهنا يمكن حصر أسباب التناقص من الأراضي الزراعية كميا ونوعيا في ثلاث مجموعات وهي: الانتقاص العمدي من جانب الإنسان، والفقد في الأراضي بسبب متطلبات الزراعة، والفقد في خصائص الأراضي الزراعية[18].

ب)- المساحات المسقية: نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك زيادة معتبرة في المساحة المسقية، خاصة سنة2017 التي بلغت فيها المساحة1,3 مليون هكتار، وهي السنة الثالثة من انطلاق مخطط الفلاحة2019، وتضاعفت المساحة بـ3,7 على مدى العقدين الماضيين، أي انتقلت من350 ألف هكتار سنة2000 إلى981 ألف هكتار سنة2011 إلى أكثر من1,3 مليون هكتار سنة2017، أي أكثر من15% من المساحة الزراعية المستغلة، نظرا لأنها تساهم في الحد من تبعية الأراضي الفلاحية للظروف المناخية، وهذا بفضل تطبيق قانون استصلاح الأراضي الفلاحية، وتشجيع استخدام أساليب أكثر كثافة لاستغلال الأراضي، كبناء السدود حيث ارتفع العدد من44 سد سنة1994 سعة التخزين3,3 مليار م^3 إلى حوالي100 سد ذو سعة تخزين 12 مليار م^3، ويعتبر القطاع الفلاحي المستفيد الرئيسي لمياه السدود، حيث يستخدم أكثر من6 مليار م^3.

4.3. تطور عدد المستثمرات الفلاحية:

سجل آخر تعداد للفلاحة سنة2011 أن عدد المستثمرات وصل إلى ما يقرب1,2 مليون مستثمرة، ولا يزال العدد ثابتا حسب إحصائيات2017، لكن العدد ارتفع بنسبة تقارب17**%** خلال الفترة(2002-2016)، أي من1,035 مليون إلى 1,2مليون مستثمرة، إلا أنها نسبة ضئيلة إذا ما قرناها ببقية المؤشرات خاصة زيادة المساحة الزراعية

، والجدول التالي يبين تطور المستثمرات الفلاحية في الفترة(2002- 2016):

الجدول رقم07: تطور عدد المستثمرات الفلاحية خلال الفترة(2002-2016) الوحدة: مليون وحدة

السنة	2002	2005	2008	2011	2014	2017
عدد المستثمرات الفلاحية	1,035	1,052	1,12	1,16	1,2	1,2

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات.

كذلك ما يميز هذه المستثمرات أن70% منها هي صغيرة الحجم أقل من10 هكتار، وتحتل أكثر من ربع المساحة الزراعية المستغلة(25,4%)، وهي مخصصة بالدرجة الأولى للاستهلاك العائلي بدلا من السوق، وتسيطر المستثمرات متوسطة الحجم(10-50 هكتار) على نسبة51,8% من المساحة الزراعية المستغلة، وتمثل22,6% من مجموع المستثمرات، وتتميز هذه المستثمرات بالحداثة والتنظيم على المستوى المهني، ولها القدرة على المنافسة، كما أنها متصلة بالأسواق، في حين أن نسبة1,9% منها هي مستثمرات كبيرة الحجم أكبر من50 هكتار[19]. وللإشارة أن الجزائر تحتل أدنى مستوى وأضعف نسبة في هذا النوع من المستثمرات(متوسطة الحجم) مقارنة بدول حوض البحر المتوسط، كتونس تمثل 40% من مجموع المستثمرات، وفرنسا77%[20]، ولا زالت الجزائر تعاني من محدودية المساحات الصالحة للزراعة وتقلصها، كما أن التركيبة السكانية كان لها أثر سلبي على المستثمرات والمزارع، حيث تقلص متوسط مساحة المستثمرة من11,9 هكتار إلى8,26 هكتار أي انخفاض بنسبة30%، وتقلصت المستثمرات صغيرة الحجم من4,74 إلى3,0 هكتار، ومن23 إلى21,7 هكتار بالنسبة لمتوسطة الحجم، أما كبيرة الحجم أكبر من100 هكتار، فقد كانت الأكثر انخفاضا من المستثمرات الأخرى، حيث انخفضت من273,0 إلى186 هكتار[21].

5.3.مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(2010-2018)

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الجزائر، حيث تعد مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من أهم المساهمات التي من شأنها رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وقد عرفت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(2010-2018) معدلات لا بأس بها، حيث ارتفعت من 8,46% عام2010 إلى 12,4% عام2018، وهذا يرجع إلى الارتفاع التصاعدي الذي شهده الناتج الزراعي الإجمالي خلال الفترة(2010-2018)، حيث انتقل من13,644 مليون$ عام2010 إلى178,344 مليون$ عام2018، أي بنسبة نمو162,5%، وتعزو هذه الزيادة إلى زيادة في الإنتاج الحيواني والنباتي، وهذا ما أدى إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الزراعي الذي انتقل من379$ عام2010 إلى521$ عام2018، ويعود سبب النمو إلى السياسة الزراعية التي انتهجتها بعد2014 وهي مخطط الفلاحة2019، إضافة إلى الأموال الضخمة التي صرفت، لكن تبقى مساهمة القطاع الفلاحي على العموم ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى، المحروقات(22%)، التجارة والخدمات(41,33%)، قطاعات أخرى(17%)مقابل الزراعة(12,4%) عام2018، وهذا راجع إلى عدم التوازن القطاعي، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم09: مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي للفترة(2010-2018)، 10^6 دولار

السنة	2010	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي(A)	161,159	166,295	160,047	167,515	178,344
الناتج الزراعي الإجمالي(B)	13,644	19,255	19,546	20,557	22,178

نسبة B من A (%)	8,46	11,6	12,2	12,3	12,4
نصيب الفرد من الناتج الزراعي($)	379	482	479	493	521

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2019، ص306.

6.3.مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل:

للقطاع الفلاحي دور كبير في تخفيض البطالة من خلال توفير مناصب شغل، لكن بإمكان القطاع استيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية، وقد شهد القطاع نموا قدره 9,6%عام2019، مقارنة بنسبة8%عام2014 أي زيادة 1,5 نقطة، لكنه نمو متواضع مقارنة بالقطاعات الأخرى كالخدمات والتجارة، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم10: تطور العمالة الزراعية مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال الفترة(2010-2017)، الوحدة: 1000 فرد

القطاعات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العمالة الكلية	**10.239**	**10.594**	**10.845**	**10.858**	**11.001**	**11.281**
العمالة الزراعية	899	917	865	1.102	1.067	1.083
الصناعة	1.290	1.377	1.465	1.493	1.434	1.450
البناء والأشغال	1.826	1.776	1.895	1.847	1.774	1.890
التجارة والخدمات	6.224	6.524	6.620	6.417	6.726	6.857

المصدر: اعتمادا على إحصائيات ONS، نشرية2018، 2019.

نلاحظ من الجدول أن العمالة الكلية انتقلت من10,2 مليون عام2014 إلى11,2 مليون عام2019، لكن لم يصحب نمو الناتج الزراعي زيادة معتبرة في نسبة العمالة الزراعية، حيث بقيت مستقرة في حدود 8% خلال الفترة(2014-2016)، ثم انتقلت إلى1,102 مليون عام2017، وانخفضت مباشرة بنفس الوتيرة بعد ذلك حتى عام2019، أي من10% إلى9,6% أي تراجع بنصف نقطة مئوية، وهذا ما يفسر أن القطاع الزراعي يعتبر الأضعف في جلب اليد العاملة مقارنة بالقطاعات الأخرى(خلال فترة الدراسة)، وهذا نتيجة هجرة العمالة الزراعية إلى القطاعات الأخرى، ويعود السبب لتضاؤل العمل المجدي في النشاط الزراعي إلى أن القطاعات الأخرى كالخدمات والتجارة تقدم أجورا أفضل. كما تتميز بوجود حوافز مادية وبيئة ملائمة مستقرة للعمل فيها، مقابل العمل الشاق والبيئة السيئة غير مستقرة في القطاع الزراعي، وهذا ما أكدته دراسة ميدانية قامت بها وزارة العمل والتضامن حول الأجور في المؤسسات الاقتصادية وقطاع الطاقة وقطاع الزراعة سنة2003، حيث كشفت أوجه التفاوت الصارخ ضد القطاع الزراعي، حيث أن متوسط الأجر الشهري الإجمالي في القطاع الزراعي لا يتجاوز12ألف دج(162$)، أي أعلى بقليل فقط من الحد الأدنى للأجور الذي يبلغ10 آلاف دج(135$)، في حين أن متوسط الأجر في قطاع الصناعة وقطاع الخدمات، هو ضعف الأجر في الزراعة، أي حوالي24 ألف دج(324$)، وفي قطاع الطاقة حوالي ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور[22].

7.3. القيمة المضافة الزراعية:

تظهر أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في القيمة المضافة، فإذا تتبعنا هذه المساهمة نجد أن القيمة المضافة الزراعية شهدت ارتفاعا من1.936,4 مليار دج عام2015 إلى2.318,9 مليار دج عام2017، أي من15,6% من القيمة المضافة الإجمالية إلى16,20% من القيمة المضافة الإجمالية في نفس الفترة، وهذا ما أدى إلى ارتفاع حصة العامل الزراعي من القيمة المضافة الزراعية، حيث انتقل من4,112 دولار للفرد عام2010 إلى7,387 دولار للفرد عام2017، أي ارتفاع بنسبة79,6%، بعدما بلغ متوسط معدل النمو السنوي لهذه الحصة خلال الفترة(1990-2010) -1,5% [23]، لكن انخفضت نسبة نموها من الناتج المحلي الإجمالي باستمرار خلال السنوات الثلاثة:(6%)، (1,8%)، (1,2%) كما يوضحه الجدول أسفله، ويعزو هذا الانخفاض إلى التراجع في نمو أغلب المحاصيل الزراعية، مع مستويات نمو سلبية في العديد من المنتجات، والجدول التالي يبين تطور القيمة المضافة الزراعية خلال الفترة 2015-2017:

الجدول رقم11: تطور القيمة المضافة الزراعية خلال الفترة(2015-2017)

البيان	2015	2016	2017
قيمة المضافة الزراعية(مليار دج)	1.936,4	2.140,3	2.318,9
نسبة القيمة المضافة الزراعية إلى القيمة المضافة الإجمالية	%15,6	%16,4	%16,2
نسبة نمو القيمة المضافة الزراعية	%6	%1,8	%1,2
حصة الفرد من القيمة المضافة الزراعية(دولار)	6,534	7,028	7,387
نسبة الكفاءة الزراعية(2)	%0,46	%0,52	%0,53

المصدر: اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر(2015/2016/2017)، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2019

(2): نسبة الناتج الزراعي الإجمالي/ نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الإجمالية

8.3.تطور الإنتاج الفلاحي(النباتي والحيواني) في الجزائر:

تشير الإحصائيات الفلاحية لسنة2019 إلى أن الإنتاج الفلاحي الوطني حقق ارتفاعا من حيث القيمة من3281 مليار دج(أي حوالي28 مليار دولار) عام2018 إلى3482 مليار دج(أي حوالي29,1 مليار دولار)عام2019، أي بنسبة 6,1%، وزيادة بنسبة حوالي700% مقارنة بعام2001 الذي بلغ فيه500 مليار دج، ولكن هذه الزيادة لا تعزو فقط إلى الكمية بل أيضا إلى الزيادة في أسعار المنتجات الفلاحية. الجدول التالي يظهر تطور الإنتاج الفلاحي في الفترة (2015-2018) في شقه النباتي والحيواني مع التركيز ما سطّره مخطط الفلاحة2019 في أهدافه في ما يخص أهم الشعب الفلاحية، وما حققه في هذه الفترة(مع استبعاد بعض المنتجات كالبقول الجافة، السكر، البن، الشاي....):

الجدول رقم25: النتائج المحققة خلال الفترة(2015-2018)، الوحدة: 10^6 قنطار

البيان	2015	2016	2017	2018	2009-2000	2017-2010	نسبة الزيادة

الحبوب	37,6	34,5	34,7	60,57	32,6	41,2	+26%
الحمضيات	13,4	12,0	13,4	14,8	61,3	117,1	+91%
الزيتون	6,5	6,9	6,8	8,6	27,65	54,9	+99%
الحليب(10^9 لتر)	3,75	3,6	3,5	3,2	19,42	29,6	+52%
اللحوم الحمراء	5,4	5,38	5,44	5,29	3,0	4,7	+55%
اللحوم البيضاء	4,6	5,15	5,3	5,4	19,65	21,5	+109%
الخضر	124,7	131,0	130,8	130,0	516,3	624,7	+121%
التمور	9,9	10,2	10,5	10,9	48,25	87,8	+82%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: تقارير بنك الجزائر(2017،2016،2015)، إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

يشكل استمرار التفاوت بين الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الزراعية في الجزائر السبب الرئيسي في انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع الغذائية الأساسية، وما نلاحظه من الجدول أنه هناك ثلاث مجموعات من السلع الغذائية وفقا لمعدلات الاكتفاء الذاتي لكل منها للفترة(2010-2017) وهي كالتالي:

1). معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة: وتتراوح ما بين(91-121%): وتشمل الحمضيات، الزيتون، اللحوم البيضاء، والخضر.

فالحمضيات والزيتون والأشجار المثمرة سجلت ارتفاعا في المساحة خلال الفترة(2010-2017)، بنسبة47% مقارنة بالفترة(2000-2009)، حيث مساحة شجرة الزيتون(58%)، و41% للحمضيات، والأشجار المثمرة(56%)، و20% للنخيل[24]، نفس الشيء بالنسبة للخضر، حيث ارتفعت بشكل كبير خلال الفترة(2010-2017) مقارنة بالفترة(2000-2009)، ويرجع هذا إلى زيادة في منتوج البطاطا والبصل اللتان سجلا زيادة قدرها+143% و102% على التوالي، إضافة إلى ارتفاع المساحة المخصصة لهما بنسبة+44% خلال الفترة(2010-2017) مقارنة بالفترة السابقة، إضافة إلى زيادة المساحة المسقية منها، والسياسات التي تبنتها وزارة الفلاحة في مجال الاستثمار الفلاحي والتي نذكر منها[25]:

1- دعم تكاليف اقتناء وإعادة إنتاج البذور والأغراس، وكذا دعم أسعار اقتناء الأسمدة بنسبة20%؛ 2- تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار(الزيتون، التمور، منتوجات الأشجار المثمرة)؛ 3- دعم عمومي لأسعار العتاد الفلاحي ومعدات الري المقتصدة للماء بنسبة تتراوح من25% إلى45%؛ 4- تسهيل استصلاح المحيطات الفلاحية الواسعة من قبل متعاملين اقتصاديين جزائريين مهتمين؛ 5- توسيع المساعدات العمومية لاستصلاح الأراضي لتشمل ملاك الأراضي الخاصة على أساس دفتر أعباء يخص نوع المنتوج الفلاحي الواجب تطويره؛ 6- منح قروض مسيرة بمبلغ لا يتجاوز01 مليون دينار جزائري عن كل هكتار من اجل استصلاح الأراضي وإنشاء مستثمرات؛ 7- وضع الموارد المالية الضرورية للتنمية الفلاحية (200 مليار دينار سنويا) تحت تصرف هذا القطاع؛ 8- ويكاد ينطبق نفس الشيء بالنسبة للحوم البيضاء التي عرفت مستوى مختلفا من سنة لأخرى، وهذا راجع لتوجه الجزائر إلى تنمية صناعة الدواجن، معتمدة في ذلك على استيراد مواد كثيرة تدخل في إطار هذا القطاع، لإنتاج اللحم والبيض.

2). معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة: وتتراوح ما بين(52-82%): وتشمل اللحوم الحمراء، والألبان ومنتجاتها، والتمور.

فاللحوم الحمراء عرفت تذبذبا محسوسا في الإنتاج، ولم تسجل نموا مطّردا بانتظام، فهي تارة ترتفع وتارة أخرى تنخفض، نظرا

لأنها تتأثر بالظروف والعوامل المناخية، وخاصة كمية الأمطار المتساقطة وانعكاساتها على حالة المراعي الطبيعية وما توفره من المواد العلفية الضرورية للتغذية، لكنها سجلت ارتفاع بنسبة55% في الفترة(2010-2017) مقارنة بالفترة السابقة، وهذا راجع إلى الثروة الحيوانية التي تمتلكها الجزائر(31 مليون رأس ماشية)، ولكنها لم تصل إلى المعدل المستهدف الذي كانت تطمح إليه في المخطط الجديد(164%)، مما جعلها تغطي احتياجاتها الاستهلاكية عن طريق الاستيراد، فعلى سبيل المثال استوردت400 ألف قنطار من لحوم البقر المجمدة عام2016، أي ما تعادل12% من الاستهلاك. أما إنتاج الحليب فقد سجلت ارتفاعا بنسبة52% خلال الفترة(2010-2017) مقارنة بالفترة السابقة، لكنه ضعيف مقارنة بالمعدل المستهدف(155%)، أي بفارق كبير(103%). وهذا لأن الإنتاج عرف انخفاضا متتاليا في السنوات الأربعة، حيث تراجع بنسبة-15% خلال الفترة(2015-2018)، والحليب الطبيعي تراجع بنسبة-6,9% بين2017 و2018، فهو لا يغطي الاستهلاك المحلي، حيث بلغ متوسط الاستهلاك الوطني3,7 مليار/سنة في السنوات الأخيرة، وتضاعفت حصة الفرد الجزائري3 مرات خلال الفترة(1967-2015) أي من34لتر سنويا إلى134لتر سنويا، وهذا ما أدى إلى تغطيته عن طريق الاستيراد، حيث تشير الإحصائيات أن كمية الحليب ومشتقاته ارتفعت من295,5 ألف طن بقيمة83,5 مليار دج عام2008 إلى464,9 ألف طن بقيمة155,9 مليار دج عام2017، بالرغم من الجهود المبذولة المتعلقة بتربية البقر الحلوب والتي تستوردها من فرنسا وهولندا، لكنها تشكل نوعية الأبقار المستوردة أحيانا إشكالا من حيث قدرتها الإنتاجية التي تتراوح بين15 و25 لتر يوميا[26]. أما التمور فقد عرفت ارتفاعا محسوسا بنسبة84% مقارنة بالمعدل المستهدف في المخطط(34%)، وهذا نتيجة ارتفاع في مساحة النخيل بنسبة20% خلال الفترة(2010-2017) مقارنة بالفترة(2000-2009)، إضافة إلى أن الجزائر تحتل مكانة مرموقة في إنتاج التمور، وتعتبر التمور الجزائرية من بين الأجود عالميا وبخاصة بالنسبة لدقلة نور.

3). معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة: وهي26% وتتمثل في الحبوب التي عرفت تأرجحا كبيرا بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، لأن تطور إنتاج الحبوب يبقى مرهونا بدرجة كبيرة بكميات الأمطار، مما جعلها تشهد تذبذبا في تطورها، لكنها شهدت ارتفاعا عام2018 مقارنة بعام2017 بنسبة74,5%(أي زيادة25 مليون قنطار)، ويعود هذا النمو إلى ارتفاع في إنتاج القمح الصلب والليّن والشعير بنسبة60%، 102%، و80% على التوالي، إضافة إلى أن نسبة الزيادة26% التي سجلت خلال الفترتين(2000-2009) و(2010-2017)، فترجع أساسا إلى الظروف الملائمة التي سادت خلال الموسم من جهة والمتمثلة في كمية الأمطار المتساقطة، وإلى الأثر الإيجابي المتمثل في تطبيق برنامج التجديد الفلاحي، وبخاصة في مجال تكييف أنظمة الإنتاج الزراعية، وتكثيف الإنتاج في فروع الإنتاج خاصة مجال الحبوب من جهة أخرى، بسبب ما يتلقاه المزارعون من دعم من طرف الدولة، والذي بدوره أدى إلى زيادة المساحة المخصصة لزراعة الحبوب، حيث انتقلت المساحة من3,20 مليون هكتار خلال الفترة(2000-2009)إلى3,38 مليون هكتار خلال الفترة(2010-2017)أي بزيادة نسبة6%، (مع العلم أنها تحتل أكثر من50% من المستثمرات الفلاحية الإجمالية، أي700ألف مستثمرة)، كما تعزو هذه الزيادة أيضا إلى النمو في كمية إنتاج القمح الصلب والشعير، حيث يمثلان51% و29% من إجمالي معدل إنتاج الحبوب في الفترة(2010-2017)، لكن هذه النسبة لم تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي ولم تلبّ الطلب المحلي، نظرا للاستهلاك المرتفع من طرف الفرد الجزائري، حيث انتقلت متوسط حصته من191,8 كغ/سنويا في الفترة(1994-2003) إلى241,2 كغ/سنويا في الفترة(2004-2013)، وهي الأعلى مقارنة بالمغرب(230كغ) وتونس(220كغ) في نفس الفترة[27]، وهذا بسبب ضعف مردود الهكتار الواحد الذي يتراوح ما بين7 إلى15 قنطار/الهكتار، ولهذا تحتل الجزائر في هذا المجال المرتبة الثالثة عشر من بين تسعة عشر دولة عربية، وهذا ما أدى إلى تغطيته عن طريق الاستيراد.

9.3. عجز في الميزان التجاري الفلاحي:

كما سجل الميزان التجاري الزراعي عجزا ومستمرا خلال نفس الفترة السابقة، فمثلا عام2017 سجل عجزا مقداره أكثر من9 مليارات$ ، والذي يمثل نسبة83% من العجز الإجمالي، وهذا نتيجة لارتفاع في كمية المنتجات المستوردة وارتفاع في الأسعار العالمية للمواد الغذائية التي ارتفعت بنسبة8,2% عام2017[28]، إضافة إلى استمرار تدني قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار

واليورو الذي يساهم في ثقل وزن هذه الواردات. وتحتل الواردات الغذائية المرتبة الثالثة وأحيانا الرابعة من مجموع المنتجات الثمانية المستوردة خلال فترة الدراسة، وهي تعادل تقريبا خمس الواردات الإجمالية(18%)، وقد شهدت نسبتها مستوى تصاعديا خلال الفترة(2015-2019) من مجموع الواردات الإجمالية، حيث انتقلت من17,5% عام2016 إلى18,76% عام2019، ويتوقع أن ترتفع إلى20,2% عام2020، ويعزى هذا الارتفاع إلى عوامل الطلب والعرض، فمن ناحية الطلب، فإن اللوم يقع على عاتق النمو السكاني السريع الذي شهدته الجزائر، حيث تضاعف عدد السكان خلال نصف قرن أربع مرّات، ارتفع حجم السكان إلى11 مليون نسمة بين الفترة(2000-2016)، ومعدل النمو السنوي بلغ2,1% عام2017، وكذلك النمو السريع في الدخل الناتج عن النفط، هذا أدى إلى الزيادة في طلب الغذاء، فضلا عن التحول في نوع الأغذية المطلوبة من اللحوم ومنتجات الألبان، أما من ناحية العرض فيتمثل في عدم مواكبة الطلب المتزايد على الغذاء من خلال محدودية إمكاناتها الزراعية، من حيث ضعف الأراضي الزراعية وقلة الموارد المائية.

ويظهر في الجدول أدناه أن الحبوب والحليب يأخذان الحصة الأكبر من الواردات الغذائية طيلة فترة الدراسة، إذ يمثلان في المجموع أكثر من50% منها، ففي عام2017 بلغت الواردات الغذائية أكثر من9,4 مليار$، وأخذت مجموع الحبوب والحليب حوالي نصف قيمة الفاتورة(الحبوب32%، الحليب17%)، ويعزو هذا الارتفاع إلى كمية الحليب والحبوب المستوردة مع ارتفاع في أسعارها العالمية، حيث استوردت الجزائر عام2017 ما يقرب13 مليون طن من الحبوب بقيمة2,75 مليار$، (منها 6,36 مليون طن من القمح اللين، أي49% من كمية الحبوب الإجمالية)، إضافة إلى ارتفاع في أسعارها العالمية بنسبة3,2%، وتشير آخر الإحصائيات أن احتياجات الجزائر من القمح اللين بلغ بنحو8,4 مليون طن سنويا مقابل استهلاك يفوق10 ملايين طن سنويا بين الفترة(2014-2018)، وهذا بسبب زيادة الطلب المحلي الناجم عن الزيادة السكانية والتي لا يصاحبها الزيادة في الإنتاج، إضافة إلى عامل آخر وهو التبذير والإسراف في الأكل بالنسبة للمستهلك الجزائري خاصة مادة الخبز، حيث تشير المنظمة الوطنية لترقية الصحة وتنمية البحث(**FOREM**) أن تكلفة الخبز المرمي قدّر حوالي أكثر من40 مليون$ عام2015، وتقّدر الشركة الجزائرية لجمع النفايات أن سكان العاصمة فقط رموا كمية90 طن من الخبز خلال تسعة أشهر الأولى من عام2017، أي ما يعادل12 ألف طن من القمح، و12 مليون خبزة ترمى كل شهر في الجزائر، أي ما يعادل من320 إلى 400 ألف طن من القمح[29]، ولهذا تعتبر الجزائر أول دولة مستوردة للغذاء في إفريقيا في السنوات الأخيرة، وثالث دولة مستوردة للحبوب على المستوى العالمي، حيث تمثل في المتوسط6% من إجمالي واردات الحبوب في العالم[30]، واحتلت المرتبة الثالثة عشر من بين تسعة عشر دولة عربية[31]، كما أن نسبة اعتماد الجزائر على واردات الحبوب مرتفعة حيث تبلغ72,2%، وهذا يعني أن أكثر من70% من احتياجات الحبوب تغطى عن طريق الواردات(78% للقمح اللين، و45% من القمح الصلب). ولهذا تضاعف استيراد القمح10 مرات، أي من698,5 ألف طن في الفترة(1966-1969) إلى6,796 مليون طن في الفترة(2000-2005)، وارتفع إلى8 ملايين طن في الفترة(2014-2018). أما الحليب فقد سجلت نسبة الاستيراد ارتفاعا متواصلا خلال الفترة(2015-2019)، حيث تراوح المعدل ما بين 13%و18%، ويتوقع أن ترتفع إلى27% تقريبا عام2020، وقد بلغت فاتورة الحليب1,41 مليار$ عام2017 بزيادة قدرها(+472 مليون$) متمثلة في كمية مسحوق الحليب، إضافة إلى أنه سجل أعلى مستوى في أسعار هذه المادة في نفس السنة(31,5%)[32]، ويعزى هذا الارتفاع الرهيب إلى أهميته في التركيبة الغذائية لدى المواطن الجزائري، وازدياد الطلب المحلي عليه مقابل عجز في إنتاجه من ناحية أخرى، ولهذا تعد الجزائر ثاني مستورد للحليب في أفريقيا بعد نيجيريا بالرغم من وجود110 مصنع للحليب تقوم أغلبها بتحويل المادة الأولية[33]. وبالتالي فإن ارتفاع الواردات الغذائية أدى إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات الغذائية بشكل مستمر خلال الفترة(2010-2017) من169$ عام2010 إلى275$ عام2017[34].

الجدول رقم26: تطور الواردات والصادرات الفلاحية والغذائية خلال الفترة(2015-2020)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020[1]
الصادرات الغذائية(مليون $)	235	326	349	373,77	32,04	26,34
% الصادرات الغذائية من الصادرات الكلية	%0,68	%1,1	%0,98	%0,89	%14,54	%15,29
الواردات الغذائية(مليون $)	9.316	7.860	8.438	8.573,58	4.130	625,84
% الواردات الغذائية من الصادرات الكلية	%18,02	%17,5	%18,32	%18,51	%18,76	%20,21
نسبة الحبوب من الواردات الغذائية	38	34,97	31,98	35,75	33,63	26,84
نسبة الحليب من الواردات الغذائية	13,18	11,92	17,18	16,34	18,18	19,80

المصدر: اعتمادا على إحصائيات المديرية العامة للجمارك(إحصائيات التجارة الخارجية)، تقارير بنك الجزائر(**2015**، **2016**، **2017**)،

سنة**2019** تخص السداسي الأول، [1]: سنة متوقعة

4

.خاتمة:

لم تدخر جهودا في تطوير القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، من خلال تعاقب عدة إصلاحات حتى بداية الألفية الثالثة، انطلاقا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فالريفية، ثم التجديد الفلاحي والريفي، وأخيرا المخطط الخماسي(2015-2019)، وذلك من أجل الخروج من اقتصاد الريع إلى اقتصاد متنوع، للحصول على موارد ومداخيل متنوعة، ولكن من خلال تسليط الضوء على الإصلاحات السابقة وكشف أسباب ونتائج فشلها، اتضح لنا أن هذا القطاع تراجعت مكانته في الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة من حيث مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام، وأن تطور النمو الاقتصادي الجزائري أضحى بعيدا عن تطور القطاع الفلاحي، بل ولا يزال عنوان للتبعية الغذائية الكبيرة للخارج وبقاء الجزائر منطقة عجز غذائي. أما النتائج فقد توصلنا على عدة نقاط أهمها:

- عند قراءة الأرقام المتعلقة بكمية الإنتاج المتوقع لسنة2019 (**الجدول15**) تبدو أنها طموحة جدا، خاصة ما تعلق بالمنتجات الحيوانية(الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء) التي تفوق فيها نسبة الزيادة المتوقعة150%، وهو ما يبين أن الوزارة الوصية ستركز على هذه الفروع والدليل أن أحد ركائز المخطط الخماسي الحالي هو تربية الحيوانات، لكن عند المقارنة بين نسبة الزيادة المتوقعة للخماسي الحالي والمحققة في الخماسي السابق، تبين لنا أن التوقعات كبيرة جدا وغير منطقية، خاصة في فروع الحبوب، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، والبطاطا، خاصة إذا قارناها بما يميز هذا الخماسي من شح في الموارد المالية مقارنة بالخماسي السابق الذي شهد وفرة في الموارد المالية خاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي.
- لم يحقق بعض الأهداف والمتمثلة في: الإنتاج الفلاحي الذي يتوقع أن يصل إلى قيمة4,3 مليار دج، والمحقق هو 3,4 مليار دج عام2019. حجم العمالة الزراعية المتوقع هو1,5مليون عامل، والمحقق هو مليون عامل عام2019، التخفيض من الواردات المتوقع هو2 مليار$، والمحقق هو تخفيض قيمة480 مليون$ بين السداسي الأول من عام2019(4,13 مليار$) مقارنة بنفس الفترة السابقة من عام2018(4,61مليار$). أما الصادرات الغذائية فالمتوقع هو 1,1 مليار$، ولكن

المحقق هو283,86 مليون$ في السداسي الأول لعام2019 مقارنة 224,80 مليون$ من نفس الفترة السابقة لعام2018. وهو طموح بعيد المنال، وعموما أن الصادرات خارج المحروقات تبقى دائما هامشية.

- وزن الفلاحة في النشاطات المنتجة كمتوسط للفترة(2010-2018) تمثل نحو11,4% محتلة المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات، ويرجع هذا الثبات الحاصل في مساهمة الإنتاج الفلاحي إلى النمو السريع الذي عرفته القطاعات غير الزراعية، وهو ما يعني تراجع المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي على حساب القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات والأشغال العمومية والخدمات.
- تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات نمو الإنتاج الغذائي، ويعود ذلك إلى عدة عوامل تؤدي إلى زيادة الطلب من جهة وتباطؤ الإنتاج من جهة أخرى، ويمكن إيجازها في النقاط التالية: ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، التحسن في مستويات الدخول، تدني نسبة الأراضي المزروعة فعلا، أهمية الزراعات المطرية مقارنة بالمروية حيث تعتمد الأولى بشكل أساسي على الظروف المناخية كالحبوب، النمط الاستهلاكي إذ تشكل الحبوب أهم سلعة غذائية استهلاكية في الجزائر.
- لا تزال فاتورة الحبوب والحليب يشكلان نسبة50% أو أكثر من الواردات الغذائية منذ50 سنة، ويتوقع أن ترتفع الاحتياجات من الحبوب ما بين116 إلى127 مليون قنطار وما بين48 إلى52 مليون قنطار من الحليب سنة2038 مع زيادة في عدد السكان ما بين 46 و51 مليون نسمة[35].
- تعتبر الجزائر أقل دولة التي تستخدم الأسمدة مقارنة بالمغرب وتونس، حيث انخفضت كمية الأسمدة المستخدمة من24كغ/هكتار سنة1986 إلى8,58كغ/هكتار سنة2009، مقابل المغرب من36 كغ/ هكتار إلى53,81كغ/هكتار وتونس من21كغ/هكتار إلى34,38كغ/هكتار في نفس الفترة المدروسة[36].

5.قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1.فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2011.

2.هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جماعة تلمسان، 2014.

3.الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(الموئل2012)، حالة المدن العربية 2013/2012- تحديات التحول الحضري- الطبعة الثانية، ديسمبر2012، نيروبي، كينيا.

4.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2004، الدورة 26.

5.عبدلي إدريس، جمال جعفري، الإصلاحات الفلاحية في الجزائر، واقعها، آفاقها وأثرها على تطور الإنتاج الفلاحي، دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2019/2000، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة الجزائر3، يومي25/24 ماي2017، غ منشور.

6.جمال جعفري والعجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر، وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة(2000-2005)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد10، العدد02، 2018.

7.التقرير السنوي الثالث للمنتدى العربي للبيئة والتنمية2010 بعنوان البيئة العربية: المياه: إدارة الاستدامة لمورد متناقض، طباعة شمالي، أند شمالي، بيروت.

8.التقرير السنوي الرابع للمنتدى العربي للتنمية والبيئة2010، بعنوان: " البيئة العربية، المياه"، طباعة شمالي، أندشمالي، بيروت.

9.التقرير السنوي الخامس للمنتدى العربي للتنمية والبيئة 2012 بعنوان: خيارات البقاء، البصمة البيئية في البلدان العربية، طباعة شمالي، أندشمالي، بيروت.

10. جين هاريغان، الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية، ترجمة اشرف سليمان، سلسلة عالم المعرفة(465)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر2018، الكويت.

11. إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية(MINAGRI.DZ).

12. التقرير الاقتصادي العربي الموحد2019.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

13. Ali Hamza Cherif : Population et besoins alimentaires en Algérie :Bilan et Perspectives, Revue de CENEAP, N° 35,2007(Population et développement).

14. Ouardia ANSEUR; Usages et besoins en information des agriculteurs en Algérie; Thèse de doctorat en Sciences de l'information et de la communication ; Université Lumière Lyon 2, France, 2009.
15. Omar Bessaoud ; L'agriculture et paysannerie en Algérie, Cf Revue Insaniyat, Paysans algériens ? N° 7, Vol. III, 1999, CRASC, Oran, Algérie.
16. BERTRARD Hervieu et al, Mutations et défis pour l'agriculture au Maghreb, Les notes d'analyse du CIHEAM, N° 16, 2000.
17. Ministère De L'agriculture Et Du Développement Rural, le renouveau rural évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance, 16éme réunion d'évaluation des cadres, Algérie, le 06/01/2013.
18. MADR, Evaluation de la mise en œuvre du Renouveau agricole, Pré Bilan Campagne agricole 2013, 19eme session d'évaluation trimestrielle – Alger, 9 et 10 novembre 2013 .
19. http://www.minagri.dz/Reunions_des_Cadres/Reunion_des_cadres_02_06_2016/Objectifs_de_developpement_des_filieres_strategiques_de_l_Agriculture.pdf 12/01/2018.
20. Renouveau Agricole, 03.05.2015, www.madr.dz.01.09.2015.
21. MADR ; Pré Bilan Campagne agricole 2013.
22. MADR, Le renouveau agricole et rural en marché-Revue et perspectives, MAI 2012.
23. Omar BESSAOUD et Autre, Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie, PROJET D'APPUI A L'INITIATIVE ENPARD MEDITERRANEE, Janvier 2019.
24. Hamid ait Amara ;Crise agricole ;Crise du développement ; Recherches internationales, n° 80,décembre 2007.
25. M. Adel MOULAI ;Suivi de la stratégie méditerranéenne pour le développement durable; Développement agricole et rural, Etude Nationale Algérie, Volume 1,CIHAEM ;IAMM ;Montpellier ;Centre d'Activités Régionales ;Mai 2008.
26. Mohamed Naïli, Evolutions et adaptation nécessaire du secteur agricole en Algérie, in El Watan N° 5335 du 25 mai 2008.
27. MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole en 2006.
28. MADR, Le renouveau agricole et rurale en marche, Revue et perspective, MAI 2012.
29. MADR, Evaluation de la mise en œuvre de la consolidation du programme de développement agricole, 2015.

2. الهوامش:

[1] هذه المعطيات مقتبسة من تقارير بنك الجزائر(التقرير السنوي2015/2016/2017 والنشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46، جوان2019)، وتقرير FMI لسنة2018، وتقرير حصيلة الفلاحة في الجزائر سنة2018 عمر بسعود، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد2019، P14. 2019,

[2] http//www.minagri.dz/Reunions_des_Cadres/Reunion_des_cadres_02_06_2016/Objectifs_de_developpement_des_filieres_strategiques_de_l_Agriculture.pdf 12/01/2018.

[3] http//www.minagri.dz/Reunions_des_Cadres, Ibid,

[4] عبدلي إدريس، جمال جعفري، الإصلاحات الفلاحية في الجزائر، واقعها، آفاقها وأثرها على تطور الإنتاج الفلاحي، دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2019/2000، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة الجزائر3، يومي24/25 ماي2017، غ منشور.

[5] www.minagri.dz/Reunions_des_Cadres.

[vi] MADR , Evaluation de la mise en œuvre du Renouveau agricole, Pré Bilan Campagne agricole 2013, 19eme session d'évaluation trimestrielle – Alger, 9 et 10 novembre 2013, P07.

[7] MADR, Le renouveau agricole et rural en marché-Revue et perspectives, MAI 2012, P 29.

[8] صادق عبد الكريم، الأمن الغذائي والاستدامة الزراعية، ص 45، الفصل 01 من التقرير السنوي الخامس للمنتدى العربي للتنمية والبيئة 2012 بعنوان خيارات البقاء، البصمة البيئية في البلدان العربية، طباعة شمالي، أندشمالي، بيروت.

[9] جمال جعفري والعجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر، مرجع سابق الذكر، ص ص 98-119.

[10] Omar BESSAOUD et Autre, Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie, PROJET D'APPUI A L'INITIATIVE ENPARD MEDITERRANEE, Janvier 2019, P16.

[11] وليد صالح وآخرون، أوضاع الأنظمة البيئية للمياه العذبة في البلدان العربية، مرجع سابق الذكر، ص 52، ص 52، الفصل الثالث من التقرير السنوي الثالث للمنتدى العربي للبيئة والتنمية2010 بعنوان البيئة العربية المياه إدارة الاستدامة لمورد متناقص، طباعة شمالي، أندشمالي، بيروت.

[12] صادق عبد الكريم، وضع الأمن الغذائي والموارد الزراعية، ص26، الفصل01 من التقرير السنوي السابع للمنتدى العربي للتنمية والبيئة 2014 بعنوان الأمن الغذائي في البلدان العربية، التحديات والتوقعات،

[13] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية2012، حالة المدن العربية، نفس المرجع السابق، ص 109.

[14] Ouardia Anseur; Ibid, P 21.

[15] Omar BESSAOUD et Autre, Ibid, P18.

[16] أيمن ف. أبو حديد، إدارة مياه الرّي، الفصل الرابع من التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية2010، تحت عنوان " البيئة العربية، المياه"، ص 67.

[17] فوزية غربي، الزراعة العربية، مرجع سابق الذكر، ص 320.

[18] فوزية غربي، الزراعة العربية ، مرجع سابق الذكر، ص 308.

[19] MADR 2012, Le renouveau agricole et rural en marché « Algérie », Revue et perspectives, Mai2012, P 27.

[20] Hamid ait Amara ;Crise agricole ;Crise du développement ; Recherches internationales, n° 80,décembre 2007,P 193.

[21] Hamid ait Amara ;Ibid, P191.

[22] M. Adel MOULAI ;Suivi de la stratégie méditerranéenne pour le développement durable; Développement agricole et rural, Etude Nationale Algérie, Volume 1,CIHAEM ;IAMM ;Montpellier ;Centre d'Activités Régionales ;Mai 2008, P24.

[23] جين هاريغان، الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية، ترجمة اشرف سليمان، سلسلة عالم المعرفة(465)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر2018، الكويت، ص38. .

[24] إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية(MINAGRI.DZ).

[25] جمال جعفري والعجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر، مرجع سابق الذكر، ص 113.

[26] فوزية غربي، الزراعة العربية ، مرجع سابق الذكر، ص 219.

[27] Omar BESSAOUD et Autre, Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie, Ibid, P33.

[28] تقرير بنك الجزائر، 2017، ص 09.

[29] Omar BESSAOUD et Autre, Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie, Ibid, P38-39.

[30] Mohamed Naïli, Evolutions et adaptation nécessaire du secteur agricole en Algérie, in El Watan N° 5335 du 25 mai 2008.P 03.

[31] جمال جعفري والعجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر، مرجع سابق الذكر، ص 112.

[32] la Banque d'Algérie, Rapport annuel 2017, P 09.

[33] هاشمي الطيب، التوجه الجديد للتنمية الريفية، مرجع سابق الذكر، ص 210.

[34] التقرير العربي الموحد 2019، ص 314.

[35] Source Ali Hamza Cherif, Ibid, P 63.

[36] Bertrard Hervieu et al, Mutations et défis pour l'agriculture au Maghreb, Les notes d'analyse du CIHEAM, N° 16, 2000, P07